ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (2021) Vol 12 (1) : 250-273
https://doi.org/10.25130/jis.21.12.1.11

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

ISSN:2073-1159 (Print) E-ISSN: 2663-8800 (Online)
ISLAMIC SCIENCES JOURNAL
Journal Homepage: http://jis.tu.edu.iq

ISJ

The Effect of Financial Policy on Achieving Economic Stability In Islamic Economics

Dr. Bahaa ElDin Bakr Hussein *

Department of Quran Sciences Sciences - College of Education for Humanities , University of Mosul - Iraq .

KEY WORDS:

Fiscal policy, tools, revenues, public expenditures, and economic implications.

ARTICLE HISTORY:
Received: 13 / 9 /2020
Accepted: 28 /9 / 2020
Available online: 17/ 2 /2021

ABSTRACT

This study examines the impact of financial policy on achieving economic stability in the shadow of the Islamic economy, that policy has occupied an important place among the various different policies that make up the economic policy of the state, such as monetary policy, trade policy, etc., which is one of the most important means of the state in its interference in economic activity - It is closely related to all aspects of economic and social life - and in influencing all economic and social aspects of society, and directing the economic path, relying on that on the multiple tools that it possesses, represented by public revenues (such as zakat, abscess, tithes of commerce, etc.) and public expenditures, in addition to Its own policies that are characterized by complementarity, harmony, and effectiveness, through which the state can adapt the levels of public spending and public revenues of the state, and influence the allocation and distribution of those resources, and address the economic crises and problems faced by the economic activity such as inflation, unemployment, stagnation and recession, to achieve economic and social stability of society, Achieving growth, economic welfare and social justice, through the ideal privatization
of resources, equitable distribution of wealth and income, within the framework of the principles it adopts, and the foundations upon which they are distinguished, and which distinguish them from other financial.

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ)

* *Corresponding author: E-mail*: bahaulddin. bakr@uomosul.edu.iq

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (2021) Vol 12 (1) : 250-273
https://doi.org/10.25130/jis.21.12.1.11

أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي

م.د. بهاء الدين بكر حسين

قسم علوم القرآن, كلية التربية للعلوم الإنسانية , جامعة الموصل –العراق.

الخلاصة:

تتناول هذه الدراسة أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاقتصاد الإسلامي , تلك السياسة التي احتلت مكانة هامة بين مجموع السياسات المختلفة المكونة للسياسة الاقتصادية للدولة, مثل السياسة النقدية والسياسة التجارية وغيرها, والتي تعد إحدى أهم الوسائل الرئيسية للدولة في تدخلها في النشاط الاقتصادي – لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية – وفي التأثير في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع, وتوجيه المسار الاقتصادي, معتمدة في ذلك على ما تمتلكه من أدوات متعددة, والمتمثلة بالإيرادات العامة (مثل الزكاة, الخراج, عشور التجارة, وغيرها) والنفقات العامة, زيادة على سياساتها الذاتية التي تتسم بالتكامل والانسجام والفعالية, والتي تستطيع الدولة من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة للدولة, والتأثير في تخصيص وتوزيع تلك الموارد, ومعالجة ما يتعرض له النشاط الاقتصادي من أزمات ومشاكل اقتصادية مثل التضخم والبطالة والركود والكساد, لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع , وتحقيق النمو والرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية, من خلال التخصيص الأمثل للموارد, والتوزيع العادل للثروات والدخول, في إطار المبادئ التي تتبناها, والأسس التي تقوم عليها, التي تميزها عن غيرها من السياسات المالية الاخرى في ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة .

الكلمات الدالة: السياسة المالية, الأدوات, الإيرادات, النفقات العامة, الآثار الاقتصادية .

المقدمة

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه, وبعد :

تتناول هذه الدراسة موضوع (السياسة المالية) التي احتلت مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية للدولة مثل السياسة النقدية والائتمانية وسعر الصرف وغيرها من السياسات, وذلك لتمكنها من القيام بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف المتعدِّدة التي يسعى اليها الاقتصاد الوطني, معتمدة في ذلك على أدواتها المتعدِّدة التي تستطيع تكييفها حتى تؤثر في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع, فهي تمثل أداةً رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية.

أهمية الموضوع: يعدّ موضوع (السياسة المالية) من الموضوعات المهمة في الفكر الاقتصادي عموماً, والإسلامي خصوصاً, فلقد كانت السياسة المالية –إلى جانب السياسة النقدية– محل جدل ونقاش طويل في الفكر الاقتصادي الوضعي منذ القرن الثامن عشر, لمعرفة أي السياستين أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية, والتوازن الاقتصادي, وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي, ولعل ما يفسر هذا الاهتمام كونها تعد واحدة من أهم وسائل الدولة الرئيسة للتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف المتعدِّدة التي يسعى الاقتصاد الوطني إليها, ومعالجة ما يتعرَّض له من أزمات, نظراً لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية, وتأثيرها على التنمية الاقتصادية, وتحقيق الرفاهية الاقتصادية, إلى جانب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وذلك بفضل أدواتها المتعدِّدة.

ونتيجةً لهذه الأهمية للسياسة المالية, فقد تسارعت كثير من الدول عقب الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصاداتها عام ١٩٢٩م وما تلاها, إلى إيجاد سياسات مناسبة تجنب اقتصادها هذه الاختلالات التي تؤدِّي إلى ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع في معدَّلات التضخم والبطالة, بعد فشلها في معالجة تلك المشاكل الاقتصادية اعتماداً على آليات السوق وحدها, ممّا أدَّى إلى انتهاج تلك الدول السياسات التصحيحية على مستوى الاقتصاد الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي, وكان من بين تلك السياسات الاقتصادية وأهمها هي السياسة المالية.

أما في الفكر الاقتصادي الإسلامي فقد احتلت السياسة المالية مكانةً هامةً بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية, والتي اتخذت مفهوماً وظيفياً ذات معنى أوسع من المعنى التقليدي لدى الانظمة الاقتصادية الأخرى, من خلال ما تبذله الدولة

لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي, وذلك بتكييفها لمستويات أنواع الإيرادات العامة للدولة وانفاقها بما يؤثِّر على مستويات الدخل الوطني وعلى العمالة, ومن ثمَّ التأثير في مستوى الطلب الكلي للوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أسباب اختياره: وبناءً على أهمية هذا الموضوع في الفكر الاقتصادي بصورة عامة, والإسلامي بصورة خاصة لدوره الكبير في تحقيق الاستقرار, ولتسليط الضوء على طبيعة تعامل الاقتصاد الإسلامي معه في ضوء معطيات القرآن الكريم والسنة النبوية , وحاجات الواقع المعاصر الذي تميّز بكثرة الأزمات, ولإبراز دور السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, لهذه الأهمية والاسباب تمَّ اختيار هذا الموضوع لدراسته .

اشكالية الدراسة: تكمن إشكالية هذه الدراسة في التساؤل عن مدى قدرة السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي في معالجة التقلبات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي, وذلك باستخدام أدواتها المختلفة والمتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة, وسيتمَّ الإجابة عن هذا التساؤل بواسطة تحليل الآثار الاقتصادية لهذه الأدوات على بعض المتغيرات الاقتصادية .

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة أساساً إلى إبراز دور السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, وبيان كيفية معالجتها للاختلالات الاقتصادية بواسطة أدواتها, والكشف عن آلية عملها.

حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة في إطار التاريخ الاقتصادي الإسلامي فكراً وتطبيقاً, لاسيما في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم).

فرضية البحث: تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها: أنَّ للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي أدوات مختلفة ووسائل متنوعة , تمكنها من معالجة الاختلالات الاقتصادية, وبالتالي قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

خطة البحث: ولإثبات هذه الفرضية فقد قسّمت البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة التي نحن بصددها, فقد خصصت لبيان أهمية الموضوع على مستوى الفكر الاقتصادي بصورة عامة والإسلامي بصورة خاصة, وأسباب اختياره, واشكالياته, والهدف من دراسته, وفرضية البحث وخطته, ومنهجيته .

ثمَّ يأتي المبحث الأول الذي خصص لبيان مفهوم السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي , وأهميتها, وأدواتها .

أمـا المبحـث الثـاني فقـد كـرِّس لبيـان مفهـوم الاسـتقرار الاقتصـادي وأهميتـه, ومؤشِّـراته وأخيـراً يـأتي المبحـث الثالـث للكشـف عـن الآثـار الاقتصـادية للسياسـة الماليـة فـي الاقتصـاد الإسـلامي , وإبـراز دور الإيـرادات العامـة والإنفـاق العـام فـي النظـام المـالي الإسـلامي فـي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أمَّـا الخاتمـة فقـد ضَـمَّت جملـة مـن النتـائج الأساسـية التـي توصَّـل اليهـا الباحـث فـي هـذا البحث .

منهجية البحث:

لقد اعتمد الباحث في منهجيته في هذا البحث, المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي, وذلك من خلال استقراء النصوص والأقوال والدراسات المتعلقة بالسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ثمَّ تحليلها, لإبراز دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بوساطة أدواتها, وبيان آلية عملها, وذلك بعد تعريفها وبيان أهميتها وأبرز أدواتها, خدمةً لهدف هذه الدراسة.

المبحث الأول

مفهوم السياسة المالية , أهميتها, أدواتها في الاقتصاد الإسلامي

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية المتعددة في أي دولة, فهي تمثل إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تنتهجها الدولة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتوجيه مساره, وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني, ولمعالجة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية, من أبرزها عدم الاستقرار الاقتصادي.

يركز هذا المبحث على بيان مفهوم السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي , وبيان أهميتها وأدواتها التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير في التنمية الاقتصادية, لتحقيق الاستقرار الاقتصادي, ممّا اقتضى تقسيم هذا المبحث على مطلبين هما :

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي , وأهميتها.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي .

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي , وأهميتها:

تمثل السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي مجموعةً من الاجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة بغرض أحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي, مستعملة في ذلك كلاً من أدواتها الإيرادية والإنفاقية للوصول إلى أهداف معينة, ولتوضيح ذلك سوف يتم في هذا المطلب تعريف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي , ثم بيان أهميتها.

تعريف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي :

تعرف السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي بأنها : تلك السياسة التي تقوم الدولة بموجبها باستخدام إيراداتها ونفقاتها العامتين لتحقيق أهدافها الاقتصادية في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الخاصة في هذا المجال[١].

وعُرِّفت أيضاً بأنها: مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للتأثير في الاقتصاد من خلال الإيرادات والنفقات العامتين[٢],بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها, لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها إلى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار نسبي في الأسعار.

---

(١) ينظر: شوقي دنيا: دروس في الاقتصاد الإسلامي , مكتبة الخريجي-الرياض,١٤٠٤هـ, ص٣٥٢.

(٢) ينظر: حليمة رمول: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي, رسالة ماجستير, جامعة العربي بن مهيدي-كلية العلوم الاقتصادية, ٢٠١١-٢٠١٢م, ص٣.

أهمية السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي :

تتمثل أهمية السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي في كونها أداةً مهمة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تتمثل في إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع, وكذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي, ومعالجة الأزمات الاقتصادية.

فالسياسة المالية تؤثر في التوسع الاقتصادي والانكماش والركود عبر أدواتها, بما يحقق الاستقرار الاقتصادي, وبالتالي خلق الظروف الملائمة للنمو. لذلك تعد السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي الأسلوب الامثل لإعادة توزيع الدخول, وتحقيق التوازنات الاقتصادية, ومعالجة ما يعيق تحقيق الاستقرار الاقتصادي, وذلك لما تضّمنه الاقتصاد الإسلامي من تنظيم مالي يستقيم به ميزان الحياة, والمتمثل بالزكاة, والخراج, والعشور, والجزية, والانفاق, وغيرها, زيادة على ما تضّمنه من الدعوة إلى عدم الاكتناز, وضرورة تثمير فائض الأموال في ما ينمي ثروة المجتمع, ويكفل الاستقرار, ويحقق العدالة[١].

المطلب الثاني : أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي :

تتمثل أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي في إيرادات الدولة العامة ونفقاتها اللتين تمثلان محوري الموازنة العامة للدولة, وسنأتي على توضيح هذه الأدوات بالتفصيل كما يأتي :

أولا: الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي

يقصد بالإيرادات العامة اجمالي الموارد التي تحصل عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة على المرافق والمشروعات العامة, فضلاً عن تنفيذ السياسة المالية المرسومة لها[٢].

تتميز الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي باتصافها بدرجة عالية من العدالة من خلال المساواة بين أبنائها من المسلمين وغيرهم في تحمل تكاليف يدفعونها سواسيةً[٣].وتتنوع هذه الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي على نوعين هما :

- **الإيرادات الدورية** : وهي التي تتكرر بصفة دورية في الموازنة العامة , والتي تعد الدعامة الأساسية للنظام المالي الإسلامي .
- **الإيرادات غير الدورية** : وهي التي لا ترد في الموازنة العامة بصورة منتظمة.

---

(١) ينظر: فارس معروف, دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية , رسالة ماجستير, جامعة أم البواقي –الجزائر,٢٠١٣-٢٠١٤م, ص٤٩-٥٠.

(٢) ينظر: د. صبحي فندي الكبيسي: النظام المالي الإسلامي , مطبعة الإمام الأعظم, ط١, ٢٠٠٨م, ص١٢.

(٣) ينظر: دلال بن طي: وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي , ماجستير, الجزائر, ٢٠٠٤م, ص٥٧.

ويمكن توضيح هذين النوعين بالتفصيل كما يأتي :

الإيرادات الدورية : هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصورة دورية منتظمة كل مدة, وهي في الغالب سنة[١].وتتميز بانتظام انسيابها سنوياً ووفرة حصيلتها, ما يمكن الدولة من رسم سياسة مالية مستقرة في ضوئها, والقيام بمسؤوليتها في تحقيق مقاصد الشريعة, وذلك من خلال تهيئة قاعدة بيانات دقيقة للدولة تمكنها من تقدير إيراداتها الدورية, ومن ثم تمكينها من رسم سياسةٍ إنفاقيةٍ مستقرةٍ[٢]. وتشكل الإيرادات الدورية في النظام المالي الإسلامي ما يأتي:

١-**الزكاة** : اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة يصرف لفئات مخصوصة بشرائط مخصوصة من قبل الشارع[٣].

تعد الزكاة المورد الرئيسي الدائم لتمويل النفقات العامة في النظام المالي الإسلامي , وتتميز بوفرة حصيلتها, كما تعدُّ أقوى أدوات السياسة المالية من حيث تأثيرها على الاقتصاد بما يحقق له النمو والاستقرار, فهي إيراد عام تجب في أموال المسلمين, وتتّسم باتساع أوعيتها (مصادرها) لتشمل النقود وعروض التجارة والمصانع , وغيرها من المنتوجات الزراعية , زيادة على الثروة الحيوانية بأنواعها المختلفة, وكذلك الأوراق المالية والحُلي[٤].

٢- **الخراج:** لقد عُرّف الخراج بأنه: ما يوضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها[٥].

يتصف الخراج بقدرٍ عالٍ من العدالة الاجتماعية, إذ يراعى في تحديدها مقدار ما تتحمّله الأرض, ومقدار بعدها أو قربها من الأسواق , مع مراعاة جودتها من حيث درجة خصوبتها وانتاجيتها, وطريقة سقيها, ويتّضح ذلك من خلال تباين مقدار الخراج بتباين نوع المحصول[٦], زيادة على نوع الناتج جودةً ورداءةً , وانعكاس ذلك على الأسعار التي لها تأثيرها المباشر على مقدار الخراج, فهو يزيد عند المحاصيل مرتفعة الأسعار ويقل عند المنخفضة أسعارها. وبناءً

(١) ينظر: دلال بن طي: مصدر سابق, ص٥٧, و د. صبحي الكبيسي: مصدر سابق, ص١٢.

(٢) ينظر: د. صبحي الكبيسي: مصدر سابق, ص١٢.

(٣) ينظر: يحيى بن شرف النووي: المجموع شرح المهذب, ط١, ٢٠٠٢م, دار الكتب العلمية- بيروت, ٤٥٤/٦,

(٤) ينظر: د. يوسف القرضاوي: فقه الزكاة, مكتبة وهبة, القاهرة- مصر, ط٢٥, ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م, ١٢١/١.

(٥) ينظر: الماوردي: الأحكام السلطانية في الولايات الدينية, مصطفى البابي الحلبي,مصر,١٣٨٦هـ,ص١٤٦.

(٦) ينظر: د. صبحي الكبيسي: مصدر سابق, ص٦٤-٦٥.

على ذلك فإنّ جوهر العدالة الضريبية يقوم على الطاقة الانتاجية للأرض معياراً لفريضة الخراج, ويتبين ذلك من قول الفاروق عمر ﷺ لعمّاله: (انظرا أن تكونا حمّلتما الأرض ما لا تطيق)[١].

٣- **الجزية** : موردٌ هامٌ من الموارد المركزية للدولة, وهي فريضة مالية تجب على غير المسلمين من أهل الذمة ممّن يعيشون سوية مع المسلمين, بموجب عقدٍ يعطون به الأمان والتمتع بحماية الدولة لهم ولأموالهم والانتفاع بمرافق الدولة العامة وخدماتها[٢].

٤- **عشور التجارة:** اقتضت سياسة الدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي فرض ضرائب على الأموال المعدة للتجارة الخارجية سميت بعشور التجارة , تفرض لحماية التجارة الداخلية والسلع المحلية من المنافسة , ولتحميل القادم من خارج الدولة قدراً من النفقات المالية نظير حماية تجارته, ونظير استفادته من المرافق العامة للدولة وخدماتها[٣], وهو ما تقتضيه العدالة من وجوب مساهمة هؤلاء التجار بجزء من أرباح تجارتهم في تغطية تكاليف الخدمات والمرافق العامة التي تقدمها الدولة ، والتي في ظلها تنمو وتثمر مبادلاتهم التجارية مع أفراد المجتمع.

٥- **إيرادات الدولة من ممتلكاتها** : تمثّل هذه الإيرادات جميع الدخول والعوائد التي تحصل عليها الدولة من ممتلكاتها, والتي تسمى في الأدب المالي الوضعي إيرادات الدومين[٤].

<u>الإيرادات غير الدورية</u> : وهي الإيرادات التي لا تتّسم بالدورية ولا بالسنوية ولا بالانتظام. بل هي إيرادات مرنة تتحكم فيها عوامل عديدة, أهمها حاجة الدولة لها لمواجهة ما قد يطرأ على المجتمع من ظروف استثنائية , وهي بالتالي تتحكَّم فيها جملةٌ من الظروفِ الاقتصاديةِ والسياسيةِ التي قد تحيط بالدولة, الأمر الذي يجعل من حصيلة هذه الإيرادات تختلف من مدّة لأخرى, ويمكن ذكر أهم تلك الإيرادات كما يأتي :

١-**الوقف** : وهو مورد من موارد الدولة غير الدورية والذي يُعرّف بأنّه: (حبسُ العين على ملك الواقف والتصدّق بالمنفعة ولا يلزم إلّا أن يحكم به حاكم, أو يقول: إذا متُّ فقد وقفته)[٥].

---

(١) أخرجه البخاري: الجامع الصحيح , كتاب فضائل أصحاب النبي, باب قصة البيعة, (٣٧٠٠), ١٥/٥, وينظر: أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم(ت١٨٢هـ): كتاب الخراج, دار المعرفة, بيروت-لبنان, ١٩٧٩م,ص٣٧.

(٢) ينظر: سعيد سعد: مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام, الرسالة, بيروت, ط١, ١٩٨٦م, ص١٥٤.

(٣) ينظر: دلال بن طي: مصدر سابق, ص٥٩.

(٤) ينظر: د. صبحي الكبيسي: مصدر سابق, ص١٢.

(٥) عبدالله بن محمود الموصلي: الاختيار, دار المعرفة, بيروت-لبنان, ط٧, ٢٠١٥م, ص٤٩.

٢-**الإصدار النقدي الجديد:** قد تلجأ الدولة أحياناً إلى إصدار كمية جديدة محدّدة من النقود لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة, ولتوفير احتياجات الدولة في الظروف الاستثنائية عند عدم كفاية الموارد الرئيسية, وتعدُّ المصلحة المعتبرة شرعاً الضابط الشرعي في هذه العملية(١).

٣-**الرسوم:** تحتلُّ الرسوم في العصر الحديث أهميةً كبرى بوصفها مصدراً من مصادر الإيرادات غير الدورية والتي يمكن للاقتصاد الإسلامي فرضها, فهي تأتي مباشرةً بعد أملاك الدولة في الأهمية, ويمكن تعريفها بأنّها: مبالغ محدَّدة تستحصلها الدولة من بعض الأفراد مقابل خدمات معينة تؤدِّيها لهم, أو مزايا تمنحها لهم, مثل الرسوم القضائية, ورسوم التمليك العقاري, وكذلك رسوم المعاملات الجامعية, ومعاملات المرور وغيرها(٢).

٤-**الضرائب:** الضرائب أو ما يعرف بالتوظيف هو موردٌ استثنائي, يمكن تعريفه بأنّه: إجراءٌ مؤقّتٌ تلجأ إليه الدولة لمواجهة ظروف استثنائية, عند عجزها عن تمويل الأعباء العامة التي تتطلَّبُها مثل هذه الظروف, فلا تفي مواردها الأخرى للقيام بتمويل تلك الأعباء العامة, وهو محدّد بالمقدار الذي يكفي لمواجهة هذه الظروف ودفعها عنهم وضمن ضوابط وشروط محددة(٣).

ومن هنا تبرز أهمية فرض هذه الضرائب مورداً تفرضها الحاجة والمصلحة, فتلجأُ اليه الدولة عند الحاجة استناداً لقوله تعالى : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴾﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ﴾(٤).فالآية قد فرّقت بين إيتاء المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسآئلين وفي الرقاب, وبين إيتاء الزكاة, وهذا يدلُّ على أنّهما حقّان مختلفان في المال, وممّا يؤكّد ذلك ما روي عن النبي ﷺ قوله :(أنّ في المال حقاً سوى الزكاة)(٥), وبناءً على المصلحة العامة التي تُقَدَّمُ على المصلحة الخاصة, وبناءً على قاعدةِ:(الضَّرَرُ الاشدُّ يُزالُ بالضَّرَرِ الاخَفِّ)(٦).ولذلك ذهب بعضُ الفقهاء إلى القول: من فروضِ فروضِ الكفايةِ دفعُ ضررِ المسلمين إذا لم يندفع بزكاة وبيت مال على القادرين(٧).

---

(١) ينظر: د. عفر: السياسات المالية والنقدية ومدى إمكانية الأخذ بهما في الاقتصاد الإسلامي , القاهرة, ص٥٣.

(٢) ينظر: دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي, ص١٧٨.

(٣) ينظر: فارس معروف: مصدر سابق, ص٤٦, ودلال بن طي: مصدر سابق, ص٦٠.

(٤) سورة البقرة, آية:١٧٧.

(٥) الدار قطني: سنن الدار قطني , كتاب الزكاة, باب تعجيل الصدقة, (١١/١٩٩١), ٢/ ٣٠٤.

(٦) د. عبدالكريم زيدان: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامي ة, الرسالة, لبنان, ط١٦, ٢٠٠٢م,ص٨٤.

(٧) ينظر: محمد بن أحمد الرملي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, لبنان, ١٩٤/٧.

٥ –الاقتراض: قد يصعب أحياناً على موارد الدولة العادية من تغطية الإنفاق العام للدولة لعدم كفايتها, عندها يمكن للدولة اللّجوء إلى موردٍ آخر غير دوري عن طريق الاقتراض, حيث تلجأ اليه في حالات الأزمات والحروب من أجل تغطية نفقات غير متوقعة, فهو مورد استثنائي من مصادر الايرادات العامة للدولة. والتي يمكن أن تحصل عليها الدولة من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية والمصارف الموجودة في داخل البلد, لتغطية تلك النفقات الضرورية(١).

ثانيا: النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي

تعرف النفقة العامة بأنّها: مقدار من المال الداخل في خزينة الدولة, لتقوم بأنفاقها خلال مدة زمنية محدّدة, بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع, وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية(٢).

المبحث الثاني: مفهوم الاستقرار الاقتصادي , أهميته , مؤشراته

خصص هذا المبحث لدراسة مفهوم الاستقرار الاقتصادي وبيان أهميته ومؤشراته:

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي , وأهميته :

تعريف الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي : يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنَّه : الوضع الذي يتحقَّق فيه التشغيل الكامل الرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة, وتفادي التغيرات الكبرى في المستوى العام للأسعار, مع الاحتفاظ بمعدَّل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي(٣).
القومي(٣).

كما عُرِّفَ أيضاً بأنّه: التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة, دون حصول تغير في الأسعار بنسب كبيرة(٤). كما عُرِّفَ بأنّه: الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية, دون تعرُّض الاقتصاد لهزَّات كبيرة تتمثَّل في تقلُّبات كبيرة في مستوى الأسعار التي قد تنتاب الاقتصاد(٥).

أهمية الاستقرار الاقتصادي :يعد الاستقرار الاقتصادي أحد العوامل الأساسية الواجب تحقُّقِها لإحداث التنّمية, ذلك أنَّ تحقيق التشغيل الكامل سيؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة, ممّا يؤدي بالتالي إلى رفع معدَّلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة والأسعار. بينما تؤدّي التقلُّبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية , وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أُخرى, ممَّا

---

(١)ينظر: عوف الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي , الإشعاع– اسكندرية، ١٩٩٧, ص٨١.

(٢) ينظر: دراوسي: مصدر سابق, ص١٦٠. وفارس معروف: مصدر سابق, ص٤٨.

(٣) ينظر: قربابي بوبكر: السياستان المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, رسالة ماجستير, جامعة محمد بوضياف, الجزائر, ص٧٦.

(٤) ينظر: حليمة رمول: مصدر سابق, ص١٩.

(٥) ينظر: دلال بن طي: مصدر سابق, ص٩٠.

يؤدِّي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي والوطني. ومن هنا فإنَّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد ضرورة حتمية لسيرورة أي نشاط اقتصادي[١]. وتكمن أهمية الاستقرار الاقتصادي في تضمينه لهدفين أساسيين تسعى السياسة المالية لتحقيقهما هما[٢] :

١ – الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل الرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة.

٢– تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني : مؤشِّرات الاستقرار الاقتصادي :

إنَّ من أهم المؤشرات الحقيقية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي هي:

١– انخفاض نسبة البطالة إلى أقصى حد: ذلك أنَّ مشكلة البطالة التي تعد ظاهرة اجتماعية واقتصادية, تُعدُّ مؤشِّراً خطيراً على عدم الاستقرار الاقتصادي, لأنّها تظهر عادةً في أوقات الركود والكساد الاقتصادي, وتقلُّ في أوقات الازدهار الاقتصادي واستقراره[٣]. ومن هنا فإنَّ انخفاض معدل البطالة إلى أقصى حد يعدُّ مؤشراً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢– استقرار الأسعار: يعدُّ التضخُّم مشكلة اقتصادية خطيرة تعاني منها العديد من دول العالم, وهو يؤثر على الاقتصاد بوصفه من المؤشرات الدالة على مستوى الاستقرار الاقتصادي, فهو يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار, وهذا ما يؤثر على الادخار, بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار, مما يؤدي إلى تناقص في حجم الاستثمارات, وبالتالي سيكون سبباً في حدوث اختلال وعدم استقرار الاقتصاد. لذلك يعدُّ معدَّل التضخم أحد المقاييس الدالة على الإداء الاقتصادي للدولة, ومن هنا فإنَّ السياسة الاقتصادية لاسيما المالية تعمدُ على جعله منخفضاً قدر الإمكان بوصفه مؤشر واضح على الاستقرار الاقتصادي للبلد[٤].

٣– ميزان المدفوعات: يعبر ميزان المدفوعات عن مجموع معاملات الدولة مع العالم الخارجي خلال مدة زمنية محدَّدة, ويعدُّ ميزان المدفوعات أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضع الاقتصادي للدولة بوصفه يضم جميع المعاملات الاقتصادية المتعلقة بالصادرات والواردات خلال مدَّة معيَّنة, حيث إنَّه عند تحقيق ميزان المدفوعات– لاسيما الميزان التجاري– فائضاً, فهذا يعني أنَّ الاقتصاد في وضعٍ جيدٍ, ممّا يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة

---

(١) ينظر: دراوسي: مصدر سابق, ص٧٨.

(٢) ينظر: إيمان حملاوي: دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر,٢٠١٣–٢٠١٤م, ص٤٨.

(٣) ينظر: مهدي رضوان وغادري نوال: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, رسالة ماجستير, جامعة محمد بوضياف- الجزائر , ٢٠١٧م, ص٢٨.

(٤) ينظر: إيمان حملاوي: مصدر سابق, ص٥١–٥٢.

تساهم في انتعاش السوق, وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة, ممّا يدلُّ على أنَّه أحد المؤشرات الدالة على مستوى الاستقرار[١].

٤- الموازنة العامة: وهي تعني تقدير مفصَّل ومعتمد للنفقات والإيرادات العامة للدولة عن مدة مالية مستقبلية محدَّدة وهي سنة في الغالب. وتعد إحدى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي

يمتلك الاقتصاد الإسلامي سياسة مالية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, لاسيما وقت الكساد أو الرواج, نظراً لتأثيرها في كُلٍّ من مستوى التشغيل, ومستوى الأسعار, ومستوى الدخل الوطني, وذلك من خلال أدواتها المتمثلة بالإيرادات العامة والإنفاق العام, وسيتم توضيح ذلك في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: دور الإيرادات في النظام المالي الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تعد الإيرادات العامة في النظام المالي الإسلامي أداةً مهمةً من أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي , لما لها من تأثير واضح في النشاط الاقتصادي والاجتماعي, فهي تمثل أداة فعالة لمعالجة أسباب الاختلالات الاقتصادية المتمثلة بالتضخم والانكماش والكساد. وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي, ولتوضيح ذلك سيتم دراسة دور بعض أهم الإيرادات العامة في النظام الإسلامي في معالجة الاختلالات الاقتصادية, لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وكما يأتي:

أولاً: دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تمثل الزكاة أحد الوسائل المهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بواسطة مساهمتها في التخفيف من حالات التضخم وكبح جماحه, وفي علاج الركود والكساد, وذلك كما يأتي:

في حالة التضخم: إنَّ تطبيق فريضة الزكاة يسهم في التخفيف من العوامل المسبِّبة للموجات التضخمية المُتَمثّلة بالارتفاع المفرط في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات [٢], ويكون لتطبيق الزكاة أثره في كبح جماح التضخم بواسطة ما يأتي:

١-**تحقيق التشغيل الأمثل لطاقات الانتاج:** إنَّ وجود جزء من طاقات الاقتصاد الانتاجية عاطل يمثِّلُ أحد الضغوط التضخمية التي تظهر مفعولها في مجال التضخم التكليفي, وتُمثِّلُ الزكاة العلاج الأمثل للقضاء على أية طاقات انتاجية معطلة, لأنها تضع أصحاب رؤوس الأموال أمام خيارين لا ثالث لهما, فإمَّا أن يتمَّ تشغيلها في أوجه الاستثمار المختلفة بصورة مباشرة , أو في صورة نظام المشاركة واستثمارها في أُصول منتجة لا تتناقص قيمتها مع ارتفاع الأسعار

(١) ينظر: مهدي رضوان وغادري نوال: مصدر سابق, ص٢٨-٢٩.

(٢) ينظر: وضاح نجيب: التضخم والكساد وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي , النفائس, اردن, ٢٠١١م , ص١٤١.

وانخفاض القوة الشرائية للنقود, وإمَّا أن تتناقص باستقطاع سنوي لقيمة الزكاة الواجبة فيها, وهو ما يشجع أصحابها على الخوض في مختلف المجالات الإنتاجية مهما كانت, بدلاً من ترك الموارد عاطلة تتناقص بمرور الزمن, ممّا يسهم ذلك في النمو الاقتصادي والتخفيف من حِدَّة الضغوط التضخمية التراكمية الناجمة عن بقاء جزء من رؤوس الأموال الإنتاجية معطَّلة(١).

٢- **تحقيق التشغيل الكامل للموارد البشرية:** إنَّ إعطاء الزكاة إلى الفرد القادر على العمل ولا يجده, سيمكنه من القيام بالعمل إذا كان من أصحاب الحرف, بشرائه الأدوات اللازمة للقيام بأعماله, ويتوجب على الدولة تدريب الفرد على العمل- اذا لم يكن من أصحاب الحرف- ليكون قادراً على إعالة نفسه واسرته من خلال الدخل المتأتي من عمله المنتج. وقد خصص في أموال الزكاة سهم للفقراء وآخر للمساكين يستخدم للمساهمة في تغطية ما يحتاجه هؤلاء للقيام بالأعمال المنتجة, فيصبح الفرد منتجاً مساهماً في العملية الإنتاجية, ومساعداً لغيره عند توفر نصاب الزكاة عنده. وبذلك يتم القضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الكامل أولاً, وزيادة الناتج من السلع والخدمات في السوق ثانياً, والذي سيساهم في تخفيض الأسعار و التخفيف من التضخم.

من جهة أخرى تمكن الزكاة من خلال سهم الغارمين من مزاولة أصحابها لحرفته ومهنته, فتتحول هذه الطاقات المعطلة إلى طاقات منتجة, ممّا يؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق المضاعف, والى زيادة الاستثمار عن طريق المعجل, الأمر الذي يترتب عليه تخفيض التكاليف, الذي سيؤدي إلى تخفيض الأسعار ثم تخفيض التضخم وكبحه(٢).

٣- **زيادة القيمة الحقيقية للمال:** عند تسليم الزكاة للفقراء, تنتقل معها القيمة الحقيقية للمال بانتقال ملكيتها من الأغنياء-الذين تقلّ عندهم الميل الحدي للإنفاق- إلى الفقراء- ذوي الميل الحدي العالي للإنفاق- وبالتالي تزيد القيمة الحقيقية للمال, لأنَّ المال عندما يزيد مع الفرد تبعد قيمته النقدية لديه عن حد المنفعة, فيستخدم أموالاً كثيرةً في السلع الكمالية بشكل مفرط, على عكس الفرد الذي يمتلك مالاً قليلاً, فهو ينتفع بكلِّ ماله في إنفاقه على السلع والخدمات الضرورية, مما يزيد من الإنتاج لتلك السلع الضرورية في المجتمع, وبالتالي يحدث نوعاً من الاستقرار الاقتصادي, في حدود تجاوب العرض. وهكذا فعندما ينتقل المال بطريق الزكاة من الغني إلى الفقير فإنَّ ذلك سيؤدي إلى زيادة للقيمة الحقيقية للنقد, ممّا يحد من ظاهرة التضخم(٣).

---

(١) ينظر: عقبة عبد اللاوي ونورالدين جوادي: الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي, الجزائر, ص١٣.

(٢) المصدر نفسه, ص١٤.

(٣) ينظر: وضاح نجيب: مصدر سابق, ١٣١. وقربابي: مصدر سابق, ص٩٣.

٤- التحصيل النقدي للزكاة وطريقة الجمع لها يخفِّفُ من التضخم: فالجمع النقدي للزكاة من قبل الدولة سوف يساهم في التقليل من حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق, والتقليل من انعكاساته السلبية, ممّا يساعد على زيادة القيمة الحقيقة للنقود, ويؤدي **إلى** تخفيض التضخم[١].

كما يمكن للدولة استخدام الجمع المسبق للزكاة وسيلةً للتأثير التخفيضي للكتلة النقدية المتداولة للحدِّ من الآثار السلبية للتضخم, ويكون هذا الجمع المسبق للزكاة حسب الظروف السائدة لسنتين أو ثلاث, ويتم بالتراضي مع أصحاب الأموال عند امتلاكهم للنصاب منعاً للإكراه[٢].وقد ورد ما يؤيد جواز ذلك من قول النبي ﷺ لعمر ﷺ عن عمه العباس ﷺ الذي عجَّل صدقته, حيث قال ﷺ : (إنّا كنّا احتجنا إلى مال, فتعجَّلنا من العبّاس صدقة ماله لسنتين)[٣].

أمّا توزيع حصيلة الزكاة , فيمكن للدولة القيام بتوزيع السلع على مستحقيها بدل النقود, أو بتوزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية, أو تكون نسبة السلع الرأسمالية والإنتاجية أكثر من السلع الاستهلاكية بحسب الحاجة والفائدة, ممّا سيؤدي إلى زيادة الإنتاج, وبالتالي زيادة العرض الكلي للسلع والخدمات, ممّا سيساهم في تخفيض أسعارها وبالتالي تقليص من حدة التضخم[٤]. وبهذا تكون الزكاة أداةً من أدوات تحقيق مستوى أعلى من التوظيف, ودخل أكبر للفقراء, وأداةً لزيادة الناتج القومي, وأداةً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

في حالة الركود والكساد : تلعب الزكاة دوراً مهماً في معالجة الركود والكساد الاقتصاديين, لما لها من أثر فعَّال في التضييق على عناصر الإنتاج المعطَّلة, وقدرة فائقة في محاربة البطالة, ولما لها من أثر واضح في توزيع الدخول والثروات, وبالتالي فإنَّ أحكام الزكاة لها أثر كبير ودائم في الحد من الركود والكساد الاقتصاديين, ويمكن بيان ذلك كما يأتي :

١-الزكاة وسيلة فعَّالة في إعادة توزيع الثروة بين الأفراد: تُعَدُّ الزكاةُ وسيلة فعَّالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع, فالزكاة تؤخذ من الأغنياء وتعطى للفقراء الذين يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك عن الأغنياء, ممّا ينعكس أثره على زيادة الإنفاق, الذي سيؤدي بالطبع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات, الأمر الذي يسبب الإنتعاش الاقتصادي استهلاكاً واستثماراً, وبالتالي اختفاء الركود والكساد[٥].

---

(١) ينظر: عقبة عبد اللاوي ونورالدين جوادي: مصدر سابق, ص٣. وقربابي: مصدر سابق, ٩٤.

(٢) ينظر: قربابي: مصدر سابق, ص٩٤. وعقبة عبد اللاوي ونورالدين جوادي: مصدر سابق, ص١٤.

(٣)الدار قطني: مصدر سابق, كتاب الزكاة, باب تعجيل الصدقة قبل الحول, حديث رقم(٦/١٩٨٦), ٣٠٢/٢.

(٤) ينظر: قربابي: مصدر سابق, ص٩٤.

(٥) ينظر: وضاح نجيب: مصدر سابق, ٢٥٥.

٢- **الزكاة تقضي على البطالة وتُحدِثُ انتعاشاً اقتصادياً:** فالزكاة تعمل على القضاء على ظاهرة البطالة التي تكاد تكون هي السبب المباشر في الركود الاقتصادي, فهي تعمل على توظيف كل من هو قادر على العمل والإنتاج, فتنشأ بذلك طاقات انتاجية, إضافة إلى تشغيل الطاقات العاطلة, وبذلك يتم القضاء تدريجياً على البطالة, بحيث يصبح جميع أفراد المجتمع من المنتجين والعاملين, الذين سيتوجهون إلى انفاق ما يحصلون عليه من أرباح أو أُجور لشراء السلع والخدمات, ممّا يسبب في تحريك السوق وبالتالي حصول الانتعاش الاقتصادي, واختفاء الركود والكساد(١). وكذلك فإنَّ الزكاة تستهدف رفع الاستثمار من خلال سهم الغارمين, إذ أنَّها ستمكنهم من مزاولة أعمالهم وحرفهم أو تجارتهم مرَّةً أُخرى, فتتحول بذلك من طاقات معطلة إلى طاقات منتجة, فيزيد الإنتاج, وبالتالي يزداد الإنفاق الكلي من الدخول التي يحققونها من أعمالهم, الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والحد من الركود الاقتصادي(٢).

٣- **انتظام انسياب حصيلة الزكاة يقلِّلُ من الركود والكساد:** ذلك أنّ الزكاة تتكرر على مدار السنة بناءً على اشتراط حولان الحول على الأموال حتى تستحق الزكاة, وتحقق هذا الشرط يختلف بين الناس باختلاف أيام السنة, وبالتالي تحصيل الدولة للزكاة سيكون على مدار السنة, ممّا يساهم في الحد من الركود الاقتصادي ويلاحقه على مدار العام إلى أن تختفي آثاره(٣).

٤- **التأثير الكبير للزكاة على مؤشِّرات النمو الاقتصادي:** ممّا لاشكَّ فيه أنَّ للزكاة تأثيراً كبيراً على مؤشرات النمو الاقتصادي لاسيما تنشيط انتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات الأفراد . فعند توزيع الزكاة على مستحقيها , فإنهم سيُقبِلونَ على شراء السلع والخدمات, الذي يفضي إلى تنشيط السوق وزيادة النمو الاقتصادي, وبالتالي زوال الركود(٤).

٥- **التحصيل العيني للزكاة وطريقة الجمع لها يقلل من الكساد:** يمكن للدولة أن تجبي الزكاة عيناً في صورة سلع, ثم تقوم بتوزيعها على مستحقيها, بناءً على ما جاء في قول النبي ﷺ لمعاذ رضي الله عنه: (خذ الحب من الحب, والشاة من الغنم, والبعير من الإبل, والبقر من البقر)(٥). ولا شك أنَّ في ذلك تخفيفاً من المخزون السلعي لدافعي الزكاة, وبالتالي حصول انخفاض في المعروض

---

(١) المصدر نفسه, ص٢٥٤.

(٢) ينظر: عقبة عبد اللاوي وفوزي محيريق: نمذجة الآثار الاقتصادية, بحث مشترك, الجزائر, ص١٦.

(٣) ينظر: وضاح نجيب: مصدر سابق, ص٢٥٦. وعقبة عبد اللاوي ونورالدين جوادي: مصدر سابق, ص١٨.

(٤) ينظر: وضاح نجيب: مصدر سابق, ص٢٥٦.

(٥) أبو داوود السجستاني: سنن أبي داوود, تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون, كتاب الزكاة, باب صدقة الزرع, حديث رقم(١٥٩٩), دار الرسالة العالمية, ط١, ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م, ١٥٩/٤.

السلعي أمام الطلب الكلي, ممّا سيؤدي إلى وانتعاش السوق, وزوال الركود والكساد.

كما يمكن للدولة عند الحاجة أن تعجِّل من تحصيل الزكاة قبل حلولها بسنتين أو ثلاث من خلال الدفع المسبق للقادرين, لمواجهة الركود والكساد, ثمَّ توزيعها على المستحقين, الأمر الذي سيخفض كثيراً من المخزون السلعي ومن المعروض أمام الطلب, ممّا سيزيد من الطلب , وبالتالي يحصل انتعاش في السوق, فيقل الركود أو يختفي, ويتحقق الاستقرار الاقتصادي(١).

من خلال ما تقدَّم تبين لنا أنَّ الزكاة تُعَدُّ عصب النظام الاقتصادي الاسلامي , وأنَّ فيها حلولاً للعديد من المشكلات الاقتصادية المعاصرة التي فشلت الأنظمة الوضعية, في معالجتها.

ثانياً: دور الخراج في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يمثِّلُ الخراج مورداً هاماً آخر من الموارد العامة للدولة , وتأتي أهميتها في مساهمتها في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي في المجتمع , لما يتميز به من مرونة في استحصاله, إذ يمكن للدولة استيفائه عيناً أو نقداً, كما يمكن زيادة حصيلتها أو نقصانها بحسب نوعها , وهو بالتالي يتأثر بمختلف الظروف الطبيعية المؤثرة على الإنتاج الزراعي, ممّا يجعله أداة مهمة من أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويمكن توضيح ذلك كما يأتي :

في حالة التضخم والارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار: تستطيع الدولة في مثل هذه الحالة أن تعالج ذلك من خلال استحصال الخراج نقداً لاعيناً, لكي تمتص جزءاً كبيراً من النقود من السوق, والتي تُمثِّلُ القوة الشرائية للأفراد, وبالتالي تزداد القيمة الحقيقية للنقود بالقدر الذي تمتصه من السوق , ثمَّ إنفاق وارداته على المشاريع الاستثمارية التي تساعد على توفير السلع الاستهلاكية الضرورية للأفراد, ممّا سيؤدي إلى انخفاض في أسعار السوق بفعل المنافسة, وبالتالي التخفيف من حدة التضخم, ثم تحقيق الاستقرار.

كما تستطيع الدولة أيضاً في حال استحصالها للخراج عيناً, توزيعه على الفقراء والمساكين وغيرهم من أفراد المجتمع بما يحقق كفايتهم عند عجز الزكاة عن تحقيق هذا الحد, الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي في السوق, وانخفاض الأسعار.

من جهة أخرى فإنَّه يمكن للدولة أيضاً أن تخفف من نسبة الخراج التي تمثل عبئاً على المنتج الزراعي الذي سيضيفه إلى ثمن المنتوج , والذي سيتحمله في النهاية المستهلك. وفي هذه الحالة يمكن أن تنخفض أسعار المنتجات الزراعية وما يتعلق بها, فتنخفض حدة التضخم.

في حالة الركود والكساد الاقتصادي: يمكن للدولة في مثل هذه الحالة أن تستحصل الخراج عيناً ووفقاً لنظام المقاسمة, الذي يزيد من حصيلته عند زيادة المنتوج الزراعي, وبالتالي يقلِّل من

(١) ينظر: عقبة عبد اللاوي وفوزي محيريق: مصدر سابق, ص١٦.

مخزونه. ثم توزيعها على أفراد المجتمع, ممّا سيوفر احتياجاتهم منها وسدها, وفي نفس الوقت فإنَّه سيقل عرضها في السوق, ممّا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وتحريك السوق نحو الانتعاش.

ثالثاً: دور الجزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تمثِّل الجزية مورداً مهماً آخر من موارد الدولة في النظام المالي الإسلامي , وتأتي أهميتها في معالجة الاختلالات التي تصيب السوق من حيث ظهور التضخم أو الركود والكساد, وذلك لاتصافها بالمرونة من حيث طريقة استحصالها وكيفيتها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي السائد في السوق. ويمكن بيان ذلك في ما يأتي:

في حالة التضخم: يمكن للدولة هنا أن تأخذ الجزية نقداً لاعيناً –كما هو الحال في حالة الزكاة والخراج– لتمتص جزءاً كبيراً من القوة الشرائية للأفراد, ثمَّ إنفاقها في المشاريع الاستثمارية المنتجة وتوظيف كثير من العاطلين, لتوفر لهم دخولاً, ومن جهةٍ أُخرى تغذي السوق بالسلع الضرورية, ممّا يؤدي إلى انخفاض أسعارها في السوق بفعل المنافسة, فتقل حدة التضخم.

في حالة الركود والكساد: يمكن للدولة معالجته باستحصالها عيناً وزيادة كميتها بما يتلاءم والمقدرة الاقتصادية للمكلفين بها, ثمَّ توزيعها على المحتاجين والمستحقين, فتقل بذلك كمية المخزون السلعي, ممّا سيقلل بالتالي المعروض في السوق مقابل الطلب السائد, فيحصل زيادة في الطلب وانتعاش وتحرك في السوق, ممّا يساعد على زوال الركود والكساد الاقتصادي.

رابعاً: دور العشور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تستطيع الدولة من خلال ضريبة العشور معالجة ما يصيب السوق من ارتفاع أو انخفاض في المستوى العام للأسعار, وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك كما يأتي:

في حالة التضخم: يمكن للدولة تخفيض مقدار الضريبة للعشور أو الإعفاء منها لاسيما على السلع الضرورية التي يزداد الطلب عليها, ممّا يؤدي إلى تشجيع استيرادها وادخالها إلى البلاد, والتي ستؤدي إلى انخفاض سعرها في السوق بفعل المنافسة, فينخفض بذلك التضخم, كما حصل في عهد عمر بن الخطاب حين أعفى بعض السلع القادمة من ضريبة العشور ليكثر جلبها إلى السوق فينخفض سعرها, ويحصل الاستقرار[١].

في حالة الركود والكساد: فإنَّه يمكن للدولة زيادة مقدار العشور وإنفاق حصيلتها على الفقراء والمساكين والعاطلين إنفاقاً استهلاكياً, مما سيحفز على ارتفاع الطلب الكلي الاستهلاكي لهذه الفئات, فيرتفع حجم الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب الكلي, ممّا سيساعد على امتصاص عدد كبير من العاطلين نتيجة زيادة الإنتاج, ومن ثم زيادة إنفاق هؤلاء لدخولهم ممّا يزيد من سرعة حركة

(١) ينظر: عبدالخالق النواوي: النظام المالي في الإسلام, المكتبة العصرية, لبنان, ط٢, ١٩٨١م , ص١٠٩.

المبادلات في السوق وزيادتها, وحصول الانتعاش الاقتصادي, ممّا يسهم في تغيير مستويات الركود والكساد وزوالها تدريجياً ومضاعفة النمو, فيتحقق الاستقرار. وبذلك يتبين لنا بوضوح مدى أهمية إيرادات الدولة في معالجة الأزمات الاقتصادية المتمثلة بالتضخم والكساد, ممّا جعلها تمثل إحدى أهم أدوات السياسة المالية للدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المطلب الثاني: دور الإنفاق العام للدولة في النظام المالي الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تُمَثّلُ النفقات العامة الجناح الثاني للسياسة المالية في معالجة الأزمات الاقتصادية, فهي تعد أداةً مهمة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة, حيث يستخدم الإنفاق العام أداةً فعالةً لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية, والتي من أهمها معالجة الأزمات الاقتصادية, والحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد, وإزالة الكساد, وتحقيق الاستقرار الاقتصادي(١).

وتجدر الاشارة أنَّ في النظام المالي الإسلامي هناك نوعين من النفقات العامة : هي نفقات مخصصة المصارف لا تصرف إلَّا ضمن ما خُصِّص لها من قبل الشارع , وأُخرى غير مخصصة المصارف والتي يمكن للدولة من استخدامها أداةً في معالجة تلك الأزمات من خلال اتباع السياسة التوسعية أو الانكماشية بترشيد الإنفاق وتقليله بحسب الظروف السائدة في البلاد.

إنَّ الإنفاق العام للدولة على المجتمع يتميز بالمرونة, ذلك أنَّه يمكن للدولة في ظروف معينة التقيد في الإنفاق الاستهلاكي بتحقيق حد الكفاية فقط للأفراد ولا يزاد عليها, وهو ما يسمى بسياسة عجز الميزانية أو ترشيد الإنفاق. كما يمكن لها في ظرفٍ آخر أن تزيد على حد الكفاية بحسب ما تراه الدولة ملائماً للوضع الاقتصادي فتسير عليه, وهو ما يعرف بسياسة الفائض في الميزانية أو السياسة التوسعية, وذلك من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي(٢). وهكذا يلعب الإنفاق العام عبر السياسة المالية دوراً مهماً في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية, ففي الظروف التي يسودها التضخم مثلاً, ووجود زيادة في التيار النقدي على التيار السلعي, مما يعني زيادة جانب الطلب على جانب العرض, فمن الممكن للدولة حينها تقليص مستوى الطلب وتخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية, وذلك بأن توقف الإنفاق على المشاريع التكميلية التي لا يؤثر إيقافها على المجتمع, مثل مشاريع تجميل المدينة وتوسيع الطرق وبناء جسور إضافية وتوسيع المطارات, وغير ذلك من المشاريع

---

(١) ينظر: سيماء محسن علاوي: دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي, مجلة كلية بغداد الجامعة, عدد٤٨ ,٢٠١٦م, ص٤٤٧. وينظر: دلال بن طي: مصدر سابق, ص٩٢-٩٣.

(٢) ينظر: العرابي ليلى : ادوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي , ماجستير, ٢٠١٥م , ص١١٧.

التحسينية, وأن تتقيد بحد الكفاية فقط في إنفاقها الاستهلاكي وفي حدود الضروريات أو الحاجيات دون التحسينات, كي تتجنب المزيد من الضغوط التضخمية التي تنشأ من زيادة الإنفاق[١],وبهذا تعمل سياسة تقييد الإنفاق على ترشيد الإنفاق العام وتجنب الفجوة التضخمية, لاسيما إذا كان الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل, حيث إنَّ مرونة الجهاز الإنتاجي عندها تكون مساوية للصفر, فلا يمكن والحالة هذه من زيادة حجم الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب الناجم عن زيادة الإنفاق, ممّا يحقق نوعاً من التوازن الاقتصادي بين الطلب والعرض الكليين[٢].

أما في حالة الركود والكساد فإنَّ زيادة الإنفاق الاستهلاكي عن حد الكفاية عند وجود سعة في المال, وزيادة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية وغيرها تكون ملائمة جداً عندما يكون الاقتصاد الإسلامي يعاني من الركود, ووجود موارد معطلة, وعندها تكون مرونة الجهاز الإنتاجي موجبة, بمعنى أنَّ أي زيادة للإنفاق العام في مثل هذه الظروف تقود إلى زيادة الطلب الكلي, والذي يؤدي بدوره إلى زيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في حجم الطلب الكلي, فيزداد طلب المنتجين على عناصر الإنتاج لاسيما العمل, فيزداد تبعاً لذلك استخدام الأيدي العاملة, فتقل البطالة وتزداد دخولهم , وبالتالي يزداد طلبهم على السلع والخدمات, وهكذا تنشأ حركة تراكمية في النشاط الاقتصادي متجهة نحو الأعلى, لاتقف إلا عند مستوى التشغيل الكامل حين يتحقق التوازن الاقتصادي بين العرض الكلي والطلب الكلي[٣].

وهكذا تعمل السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي على وفق معطيات الظروف السائدة بما يتلاءم والمصلحة الاقتصادية ككل, وبما يحقق أهداف الاقتصاد الإسلامي المتمثلة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي, وبما يحقق له التنمية والنمو الاقتصادي, فيمكن تحقيق عمارة الأرض بمفهومها الشامل عبر تلك السياسات المالية[٤].

الخاتمة

ممّا تتقدم في هذا البحث, فقد تَمّ التوصل إلى جملة من النتائج الآتية :

١- تحظى السياسة المالية باهتمام كبير من الدارسين على المستوى الفكري عامة, والإسلامي خاصة, كونها تعد إحدى السياسات الاقتصادية الهامَّة التي تنتهجها الدولة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتوجيه مساره , بغية تحقيق أهداف اقتصادية محدَّدة , والحيلولة دون تعرُّضِ هذا النشاط لأزمات, وذلك لتحقيق الاستقرار.

(١) ينظر: قربابي: مصدر سابق, ص٩٥. ودلال بن طي: مصدر سابق, ص٩٣.

(٢) ينظر: دلال بن طي: مصدر سابق, ٩٣. وقربابي: مصدر سابق, ص٩٥.

(٣) ينظر: العرابي ليلى: مصدر سابق, ص١١٧. ود. صبحي الكبيسي: مصدر سابق, ص١٢٣.

(٤) ينظر: د. صبحي الكبيسي: مصدر سابق, ص١٢٣-١٢٤.

٢- تتعلَّق السياسة المالية بحزمة من الإجراءات التي تستخدمها السلطات المالية المختصَّة لتحديد النشاط المالي, وذلك من خلال ما تمتلكها من أدوات تمكّنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يضمن لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٣- تكمن أهمية السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي في كونها أداةَ مهمة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتمثَّلُ في إعادة التوزيع للدخول والثروات بين أفراد المجتمع, وفي تحقيق التوازن الاقتصادي, ومعالجة الأزمات الاقتصادية التي تعيق تحقيق الاستقرار الاقتصادي, وبالتالي خلق الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية, ممَّا جعلها تمثِّل الأسلوب الأمثل في تحقيق تلك الأهداف .

٤- تتمثَّلُ أهمية الاستقرار الاقتصادي الذي يُعدُّ مؤشراً هامَّاً على حدوث التنمية, في تضمينه لهدفين أساسيين تسعى السياسة المالية لتحقيقهما هما: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل الرشيد للموارد الاقتصادية العامة, وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

٥- تتمثَّلُ أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي بالإيرادات والنفقات العامتين اللَّتين تستخدمهما الدولة جنباً إلى جنب, لتحقيق أهدافها التي تندرجُ في إطار أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تتبناه .

٦- تتميز الإيرادات في ظل النظام المالي الإسلامي بتنوعها لتشمل إيرادات تتكرَّر بصفة دورية في الموازنة العامة , وتمثّل الدعامة الأساسية لذلك النظام , وإلى إيرادات غير دورية لا ترد في الموازنة العامة بصورة منظّمة .

٧- تمثُّلُ الزكاة – كغيرها من الموارد الاخرى- إحدى الوسائل المهمَّة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, لما تتميز بها من مرونة في استحصالها وكيفيتها وبما يتناسب والوضع الاقتصادي السائد في السوق .

٨- تمثّلُ النفقات العامة المحور الثاني للسياسة المالية للدولة في معالجة الأزمات الاقتصادية, فهي تعدُّ أداةً مهمّة فعالةً , لتحقيق أهداف أهمها الاستقرار الاقتصادي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي(ت٦٧٦هـ): المجموع, ط١, ٢٠٠٢م, دار الكتب العلمية–بيروت .

٢. أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم(ت١٨٢هـ): كتاب الخراج, دار المعرفة, بيروت–لبنان, ١٩٧٩م .

٣. إيمان حملاوي: دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر – بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية,٢٠١٣–٢٠١٤م .

٤. حليمة رمول: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي, رسالة ماجستير, جامعة العربي بن مهيدي, ٢٠١١–٢٠١٢م.

٥. دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي, دكتوراه الجزائر, ٢٠٠٦م .

٦. دلال بن طي : وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي , رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر بسكرة –كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية, الجزائر,٢٠٠٣–٢٠٠٤م.

٧. د. سعيد سعد مرطان: مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط١, ١٩٨٦م .

٨. سليمان بن الأشعث: سنن أبي داوود, تحقيق: شعيب الأرناؤوط, دار الرسالة العالمية, ط١, ٢٠٠٩م .

٩. سيماء محسن علاوي: دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, عدد٤٨ ,٢٠١٦م .

١٠. شوقي دنيا: دروس في الاقتصاد الإسلامي (النظرية الاقتصادية), مكتبة الخريجي–الرياض,١٤٠٤هـ.

١١. د. صبحي فندي الكبيسي: النظام المالي الإسلامي , مطبعة كلية الإمام الاعظم– بغداد.

١٢. د. عبدالخالق النواوي: النظام المالي في السلام, المكتبة العصرية, بيروت–لبنان, ط٢, ١٩٨١م .

١٣. د. عبد الكريم زيدان: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامي ة, مؤسسة الرسالة, لبنان, ط١٦, ٢٠٠٢م .

١٤. عبدالله بن محمود الموصلي: الاختيار لتعليل المختار, دار المعرفة, بيروت–لبنان, ط٧, ٢٠١٥م .

١٥. العرابي ليلى ومسلوب ججيقة: أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة أكلي محند اولحاج–البويرة, كلية العلوم الاقتصادية,٢٠١٤–٢٠١٥م .

١٦. عقبة عبد اللاوي وفوزي محيريق: نمذجة الآثار الاقتصادية, بحث, الجزائر .

١٧. عقبة عبد اللاوي ونورالدين جوادي: الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي, بحث – الجزائر.

١٨. علي بن عمر: سنن الدارقطني, تحقيق: عادل احمد, دار المعرفة, لبنان, ط١, ٢٠٠١م.

١٩. عوف محمد كفراوي: السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي , الإشعاع– اسكندرية، ١٩٩٧م.

٢٠. فارس معروف: دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة السودان, رسالة ماجستير, جامعة أم البواقي–كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية –الجزائر,٢٠١٣–٢٠١٤م.

٢١. الماوردي: الأحكام السلطانية في الولايات الدينية, مصطفى البابي الحلبي,مصر,١٣٨٦هـ .

٢٢. محمد بن أحمد الرملي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج, دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان .

٢٣. محمد بن إسماعيل البخاري : الجامع المسند الصحيح, دار طوق النجاة, ط١, ١٤٢٢هـ.

٢٤. د. محمد عبد المنعم عفر: السياسات المالية والنقدية, الاتحاد الدولي للبنوك– القاهرة.

٢٥. مهدي رضوان وغادري نوال: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة محمد بوضياف– بسكرة– الجزائر, ٢٠١٧م.

٢٦. وضاح نجيب رجب: التضخم والكساد وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي , النفائس, الاردن, ٢٠١١م .

٢٧. د. يوسف القرضاوي: فقه الزكاة, مكتبة وهبة, القاهرة– مصر, ط٢٥, ١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م .

Sources and Reference:

The Holy Quran

1. Abu Zakaria Yahya bin Sharaf Al-Nawawi (d. 676 AH): Majmoo ', 1st Edition, 2002 AD, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya – Beirut.
2. Abu Yusef Yaqoub bin Ibrahim : Kitab al-Kharaj, House of Knowledge, Beirut-1979.
3. Iman Hamlawi: The Role of International Financial Institutions in Achieving Economic Stability Algeria, Master Thesis, Mohamed University - Biskra, College of Economic 2013.
4. Halima Ramool: The Role of Financial Policy in Achieving Economic Balance Under the Economic Reform Program, Master Thesis, Al-Arabi Bin Mahidi University, 2011-2012
5. Darawsi Masoud: Financial Policy and its Role in Achieving Economic Balance Algeria, 2006
6. Dalal Bin Tayy: The Functions of Financial Policy in Islamic Economics, Master Thesis, Mohamed Khaider University, Biskra - Faculty of Law and Economic, Algeria, 2003-2004.
7. Dr. Saeed Saad Martan: An Introduction to the Economic Thought in Islam, The Resala Beirut 1986
8. Suleiman bin Al-Ash'ath: Sunan Abi Dawood, Verified by: Shuaib Al-Arnaout, Dar Al-Resalah Al-Alamiah, 1st Edition, 2009 AD.
9. Seema Mohsen Allawi: The Role of Financial Policy in Addressing the Inflation Phenomenon in the Iraqi Economy, Journal of the Baghdad College of Economic S, Issue 48, 2016 AD.
10. Shawky Dunia: Lessons in Islamic Economics, Al-Khuraiji Library - Riyadh, 1404 AH..
11. Dr. Sobhi Fandi Al-Kubaisi: The Islamic Financial System, Imam Al-Aazam College Baghdad.
12. Dr. Abdul Khaleq Al-Nawawi: The Financial System in Peace, Modern, Beirut 1981..
13. Dr. Abdul Karim Zidan: The Introduction to the Study of Islamic Law, The Resala Foundation, Lebanon, 16th Edition, 2002 AD.
14. Abdullah bin Mahmoud Al-Mawsili: The Choice to Justify the Selector, Dar Al-Maarifa, Beirut-Lebanon, 7th Edition, 2015 AD.

15. El-Orabi Leila and Mouloub Djijika: Financial Policy Tools for Achieving Economic Balance in Algeria, Master Thesis, Akli Mohand Oulhaj-Bouira University 2014-2015 AD.
16. Oqba Abdellawi and Faouzi Muhairiq: Economic Traces Modeling, Research, Algeria.
17. Oqba Abd Al-Allawi and Noureddine Jawadi: Zakat as a mechanism for Achieving Economic Stability, Research - Algeria.
18. Ali bin Omar: Sunan Al-Dar Qutni, Verified by: Adel Ahmed, Dar Al-Maarifa, Lebanon.
19. Auf Muhammad Kafrawy: Fiscal and Monetary Policy in Economics, Al-Alexandria,
20. Faris Maarouf: The Role of Islamic Financial Policy in Achieving Economic Development, Master Thesis, Umm El Bouaghi University - Algeria, 2013-2014.
21. Al-Mawardi: Sultani Rulings in Religious States, Mustafa Al-Babi Al-Halabi, Egypt,
22. Muhammad Bin Ahmad Al-Ramli: The End of the Needy to Explain the Curriculum, Dar Al-Kotob Al-Alami, Beirut - Lebanon.
23. Muhammad Bin Ismail Al-Bukhari: Al-Musnad Al-Sahih Al-Jami`, Dar Touq-1422 AH.
24. Mohamed Abdel Moneim Afar: Financial and Monetary Policies, National Banking Federation .
25. Mehdi Radhwan and Ghadri Nawal: The Role of Monetary Policy in Achieving Economic Stability in Algeria, Master Thesis, Mohamed Boudiaf University - Biskra - Algeria, 2017
26. Wadhaah Najeeb Rajab: Inflation and Depression According to the Principles of Islamic Economy, Al-Nafaeis, Jordan, 2011 AD.
27. Dr. Youssef Al-Qaradawi: The Jurisprudence of Zakat, Wahba - Egypt ' 2012.